التفاعلات الوالدية وتأثيراتها على اجتماعية الطفل

قراءة تحليلية نقدية من خلال دراسة ميدانية للأسرة الجزائرية

الدكتورة: مليكة عرعور
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة محمد خيضر – بسكرة

الملخـــص:

تعد العلاقة الزواجية آلية اجتماعية عالية الأثر في استقرار الأسرة وتنميط تفاعلات فاعليها على اختلاف مكاناتهم وأدوارهم فيها وبناء شخصيتهم وبلورة سلوكاتهم وتشكيل علاقاتهم داخل الأسرة وخارجها كذلك، وأهمها الأطفال، إذ يعد الوالدين القدوة في كل شيء وخاصة في السنوات السبع الأولى، نتيجة قوة وشدة احتكاك الوالدين بالأبناء ومن ثمة نسخ أفكارهم ومعتقداتهم وبالتالي محاكاة هؤلاء لهم في طرائق مشيهم، كلامهم، لبسهم، سلوكاتهم...الخ، لذا فإن وجود خلل في سيرورة تفاعلات العلاقة الوالدين فيما بينهم يحدث خلل بالضرورة عند الأطفال، مما يجعلهم ذوو مكاسب اجتماعية مفاهيم، أفكار ومعطيات غير سوية مما يدل على اجتماعية غير سليمة، وذات أثر سلبي وغير فعال في المجتمع.

مقـــدمة وإشكالـــية: لقد أجمع العلماء الاجتماع والإنسان بأنه تعد العلاقة الأسرية والزواجية بالتحديد الآلية الاجتماعية النوعية والأساسية لوجود الأسرة برمتها في أي مجتمع إنساني وفي مختلف الأزمنة، كما اعتبروا الحالة التفاعلية السليمة المتناغمة لها تحقق مختلف الإشباعات لكل من الزوجة والزوج معاً قضية محورية في تنميط سيرورة التفاعلات الأسرية الأخرى بين جميع أفرادها باختلاف جنسهم وأعمارهم وقربهم من العلاقة، كما أن لها انعكاساته على بناء شخصية الطفل بدرجة كبيرة جداً تبعاً لإثباتات علم النفس الشخصية، بنـــاءً عليه جاءت هذه الدراسة المعنونة لتقدم معرفة نظرية مدعمة بالتأكيد الواقعي الاجتماعي الميداني للأسرة الجزائرية للعثور على الإجابة على للتساؤل التـــالي: ما هي آثـــار التفاعلات الوالدية على اجتماعية الأطفال في الأسرة الجـــزائـــرية؟

أهـــداف الدراســـة: تهدف هذه الدراسة السوسيولوجية إلى رصد عملية تنميط السلوك المجتمعي عند الطفل تبعاً للتفاعلات الاجتماعية الوالدية التي تتبلور في الواقع الأسري.

1. الإجراءات المنهجية للدراسة: استندت هذه الدراسة للأدوات العلمية المتمثلة[01] في الملاحظة البسيطة دون مشاركة، المقابلة نصف المقننة، القياس السوسيومتري وأخيراً تحليل المضمون للمقالات، لكن الأسئلة المنهجية المطروحة بإلحاح مفادها، كما جرت الدراسة على العينة "عشوائية بسيطة "[04] يقدر حجمها 91 وحدة، وتتميز العينة بما يلي:

أ- الجـــنس: أما بالنسبة لجنس يقدر عدد الإناث فيها بـــ بينما يقدر عدد الذكور 46 مفردة، بينما عدد الإناث يقدر عددهم بـــ 45 مفردة، وهذا يعني أن الأزواج في العينة يوجد من بينهم رجل متزوج اثنين.

ب- السن: تتوزع عينة الدراسة على النحو التالي بالنسبة للوالدين، حيث يقدر عدد أفراد الفئة [20 ,30[بمفردة واحدة، بينما الفئة [30,40[يقدر عدد أفرادها 40 مفردة، كما يقدر حجم فئة [40,50[بـــ 37 مفردة، أما عدد أفراد العينة أكبر من 50 سنة يقدر بـــ 13 مفردة.

ج- المهـــنة الممارسة: تتوزع عينة الدراسة على النحو التالي، حيث يقدر عدد الموظـــف بـــ 42 وحدة، بينما المفردات التي لا تمارس عـــمل تقدر بـــ 34 مفردة، في حين المتقاعـــد يقدرون بـــ 6 مفردات، والذين يمارسون أعمال حـــرة يقدر عددهم بـــ 9 مفردات.

د- عدد الأولاد: يقدر عددهم في العينة البحث بـــ 143 فردة يتوزعون على فئتين الأنثى يقدر عددهم بـــ 79 أما الذكور يقدر عددهم بـــ 84 مفردة.

2. مفاهيم الدراسة: عديدة هي مفاهيم الدراسة لكن في هذا المقام نحدد أكثرها أهمية في الدراسة، وهي:

1.2. تعريف المجتمعة: يعرف العالم الأمريكي تالكوت بارسونز عملية المجتمعة بأنها " عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد " [08] معاً، حيث إن قيام الفرد بنشاط عضوي كالحركات الحسية من الذهاب أو الإياب، الرفع أو الوضع، الجلوس أو الوقوف، حديث أو إنصات...الخ أو نشاط ذهني كالتفكير، الشعور، البكاء، الضحك...الخ لا تعد أفعالا اجتماعية، إلا إذا اكتسب" الفعل قيمة"[09] ما ذات دلالة اجتماعية وبالتـــالي تأثر في آخر، بمعنى أخر، حيث تبرز تلك القيمة عادة عند أخذها في الحسبان أبعاد الوسط الاجتماعي البشري والثقافي والتأثر بهم على الأخص، من هنا فإن هناك نوعين من السلوكات أو الممارسات الإنسانية وهي" الاجتماعية والفردية"[10]،

إذ يدخلان معاً في تركيب شخصية الفرد وبالتالي في بلورة ردود أفعاله وتوقعاته وصدور الفعل الاجتماعي السوي، الذي يحض بقبول الوسط شريطة أن يحقق التوازن بين نمطي الممارسات، ومن هنا فإن الغرض من مجتمعية الفرد منذ نعومة أظافره" إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، هي عملية مستمرة ولا نهاية لها "[11] تضمن للفرد مكانة في المجتمع كما أنها تزوده بالقدرة على أداء دور اجتماعي أو عدة منها وبنـــاءاً عليه يمكن القول، أنه تبعا لمعنى الممارسة أو النشاط عند الفرد.

يشير مفهوم المجتمعية تلك زمرة من " النشاطات التي تعتمد على الحركات العضلية للإنسان، التي حين تأتي للبحث عن خصائصها بوجه عام تعتبر كعناصر للسلوك الاجتماعي" [06]، التي تكتسب معنى ما عند متلقيها، والغرض عند هذه الأخيرة إشباع حاجـــات الفرد المختلفة، هذا بمعنى أن تلك الأنشطة قد تأخذ شكل عمليات بسيطة أو مركبة، إيحائية أو تصريحية، حركات يدوية، ومن هنا فـــإن زمرة الأفعال الإنسانية التي يقوم بها الفرد في الحياة اليومية في واقعه الاجتماعي، لإضافة إلى تأثير الحاجات الإنسانية المتنوعة وأيضا آلـــيات المستخدمة في ذاك السلوك وطبيعتها، يفرز زاوية عبر "مقدار ما يدخل في الحسبان سلوك الآخرين وبمقدار ما يتأثر بهم في مجراه وذلك من جراء واقع الدلالة الذاتية التي يعلـــقها "[07] عليه القائم بالفعل التطبيعي أي الوالدين والمتفاعلين معه في وسطه الاجتماعي في آن واحد.

مما يجعل تلك النشاطات ذات معنى عند كل المتفاعلين في الموقف التفاعلي بذاته، نتيجة التأثير المتبادل بينهم في علاقتهم ببعض، كما أن لطبيعة العلاقة القائمة بين المتلقي أي الولد للمدلولات الاجتماعية والقائم بالسلوك التطبيعي أي الوالدين تأثير على المدلولات المنقولة، مضامينها،

استخداماتها، المواقف الواجب تفعيلها فيها، والأطراف التي يتفاعلون معها، وبذلك يكتسب مضمون الأفكار الصفة الاجتماعية عند الأنا والآخر معا في موقف محدد في ذات الوقت والأهم بنفس الدلالة، مما يعكس بالضرورة نمط معيشي معين للجماعة الأولية الأسرية ومصالحها بالدرجة الأولى بما فيها من أفراد، من هنا فإن الجماعة الأسرية تمارس سلطة القهر الاجتماعي على أعضاءها لتحويلهم إلى كائنات اجتماعية، إذ تفرض عليهم ترتيباً معيناً من الحاجات والأولويات، رجوعاً إلى قدرتها في إمدادهم بالطرائق التفاعلية المتاحة اجتماعياً وكيفيات مختلفة، لكن هل كل نشاط، ممارسات يقوم به فاعل في موقف اجتماعي ما يتأثر به الأخر سلوكاً وتوقعا؟

2.2. عنـــاصر المجتمعة: تبعاً لتحديد مفهوم المجتمعية عند الفرد يتبين أن عمليات المجتمعية مكونة من عنصرين، أحداها متعلقة بالفرد والثانية بالمجتمع برمته، والمهم أن تمام العمليات التطبيعية للمجتمعية تلك لا تتم شريطة وجود الفئتين معاً.

1.2.2. متعلقة بالفـــرد: يولد الإنسان في الوسط الاجتماعي وبالتحديد الأسرة، حيث أن هذه الأخيرة هي الهيئة الاجتماعية الأولى التي تتكلف اجتماعياً برعاية الطفل، كونه ليس على وعي ودراية بالوضع الذي هو فيه ولا بالحالة التي هو عليها، مع توفر المعطيات الأساسية التي تيسر المهمة الاجتماعية للأسرة في عملية التنمية الاجتماعية، حيث أن أهم تلك المعطيات " قابلية الفرد للتعلم، الميراث الحيوي، الدوافع الاجتماعية والحاجات الإنسانية"[13] للكائن لأنها قاعة ضرورية لاستيعاب الموجودات الاجتماعية، مدلولاتها ومعانيها وكيفيات استخدامها، هذا يعني أنه يجب أن يكون الكائن البشري سليم بدنياً، ذهنياً وعصبياً.

2.2.2. متعلقة بالمجتمع: تعد عملية المجتمعية هي تحويل السلوك أو الممارسات الإنسانية للفرد في جماعته الاجتماعية إلى سلوكات وممارسات تتماشى وفقاً الضبط العام لزمرة القيم والمعايير الثقافية الاجتماعية للمجتمع ذاته، فـــإن فعملية ممارسة المجتمعية المشروطة بوجود الكائن البيولوجي في وسط اجتماعي له وفي ذات الوقت، يجب تحصر تلك عمليات المجتمعية ومراحلها الاجتماعية بمنطلقات معينة تعتبر كأساسيات مستمدة من المجتمع، إذ على إثرها تتخذ عملية المجتمعية وفق الطابع المرغوب فيه وتتمثل في" الضبط الاجتماعي ومعاييره وآلياته، الأدوار الاجتماعية وأخيرا المؤسسات الاجتماعية "[14] المختلفة التأثير والدور في عملية الإنماء الاجتماعي، حيث أن هذه الأساسيات المتباينة من مجتمع لأخر تتبين ملامح الشخصية العام لتلك المجتمعات، ومن ثمة يتمكن الكائن البشري البيولوجي من وضع الخطوط العريضة لسلوكاته بين الذي يجب القيام به في إطار الضوابط المجتمعية وما لا يجب القيام به.

3.2. الأنماط المجتمعة: عُـــرفت الأسرة بأنها " الوسط الإنساني الأول الذي ينشأ فيه الفرد ويكتسب في نطاقها أول أساليبه السلوكية، التي تمكنه من إشباع حاجاته وتحقيق التوافق مع المجتمع"[15] نتيجة صقلها وتطويعها لقواه واستعداداته البيولوجية، النفسية الفيزيولوجية عبر مراحل عمرية مختلفة بالاستناد إلى " العمليات المعقدة من التعليم"[16] والمتباينة الأبنية والإجراءات والأساليب ومن ثمة التأثير في شخصية الطفل وعادات، إذ أن الفاعل يصدر جملة من الأفعال الاجتماعية في مواقف مختلفة باختلاف الجندر والسن، والمستوى التعليمي، كذا باختلاف موضوعات الموقف.

تعد التنشئة الاجتماعية نشاطاً إنســانـــياً صرف إرادي ذا دلالة اجتماعية، وبالتالي فإنه قـــابل للتنميط تبعا لإرادة الفاعل في اكتسابه المعنى،

الذي يريد والذي " ييسر له إشباع حاجاته واستجابة الآخـــر"[18] له في ذاك الموقف، فإذا اتجهت إرادة الفاعل في ذات السياق، الذي رسمته قواعد الضبط الاجتماعي الأسرية والمجتمعية، وعليه فإن الممارسة المقبولة اجتماعيا، هي تلك الممارسات الاجتماعية التربوية التي تتم ضمن إطار التصورات المتوقعة من طرف المجتمع بقواعد الضبط الاجتماعي، بينما إذا رافقت الاستجابة استنكارا جماعيا لما صدر عن الأنا الفاعل من نشاطات خالفت القواعد الضبطية لأن إرادته سلكت المسار غير ذاك الذي وضعته، حتى وإن تمكن الفعل من تحقيق إشباعا عند الأنا والآخر معا، كأن تساءل الأم الابن أيك كنت؟ فهو يتوقع الإجابة " في الشارع " والذي يترتب عنه التأنيب فيسبق بإجابة " كنت عند صديقي أدرس" وهي النموذج المقبول، ثم أن هذه الإجابة تحقق له غاية كما تحقق لها إشباعا في نفس الوقت، وبهذه الوتيرة يحدث الفعل غير المقبول، وبالتالي فإذا لجأ القائم التنشئة الاجتماعية (الوالدين) لأساليب نظامية في تأطير الاجتماعي الفعل عند الطفل صدر عن هذا الأخير فعلا مقبولا وإن كانت الأساليب المعتمدة متوترة ومتضاربة يصدر عن الطفل فعلاً غير مقبولاً، حيث ينعكس تأثير الأساليب المتضاربة إما على إرادة الطفل أو على قدرته أثناء انتقاء الوسائل المناسبة.

3. التأثير الوالدي على مجتمـــعية الأطفـــال: يملك الطفل عند خروجه إلى العالم الاجتماعي الكبير طاقات حيوية واستعداد كبير تمكنه من استيعاب المحيط وتفاعلاته، إلا أنها تحتاج إلى الصقل بالتوجيه من طرف شخص أكثر خبرة ووعي وإدراك وقرب منه، إضافة إلى وجود الحق الاجتماعي والوسيلة المناسبة على ذلك وبالتالي تطوع تلك الطاقات إلى الحد الذي يجعل الطفل ذا قدرة على التكيف مع وسطه الاجتماعي بما فيها من تفاعلات ومعطيات المتنوعة، وعليه فالأسرة أول من يتلقى الطفل وأول من

يؤهله اجتماعيا " بمساعدته على أن يعمل بنفسه ويعني بوجه خاص إرشاد الشخص إلى كيفية تحديد المشكلات ووسائل التخطيط والتنظيم والتعبير والتقويم فيما يتعلق بنفسه "[19] عبر جملة الأفعال والتفاعلات الاجتماعية، إذا ماهي ميكانيزماتها التي يلجأ إليها الوالدين في توجيه الأبناء؟

1.3. التوجـــيه الوعي المقصود: يشير إلى إعطاء مسار سلوكي للممارسة الإنسانية الاعتيادية اليومية، وذلك عن طريق اللفظ من كلمات دالة على الأولى أو الثانية وتعكس كل " العبارات والكلمات اللغوية "[20] التي يستند إليها الأب والأم في توجيه الطفل، والتي تفصح عن مضمونات اجتماعية ثقافية ذات دلالة عند كل فرد في الجماعة، كما أنها تعزز بسلطة توجيهية، سواء بأمره للقيام بنشاط ما أو نهيه عنه بشكل مباشر أو اللامباشر، وعليه فإن التزام " الوالدان بقول الصدق فيما بينهما أمام أولادهما، على الأقـــل وفي كل تعاملهما معهم... لتعويد الأبناء على قول الصدق مهما كانت النتائج"[21] السلوكية المترتبة، وبذلك يكسب الطفل الصفة الاجتماعية الملائمة للجماعة.

2.3. التوجيه التلقـــائي (الموقفي): تتجلى هذه الآلية في قيام الأسرة بسلوك ما بوجود الطفل كعنصر ضمن حلقة التفاعلية، وانتقاله والتصاقه في وعي الطفل بما فيها صيغة التفاعل، غايته، طريقته والوسائل المسموح باستعمالها، ومن ثمة، يحدث التوجيه التلقائي (الموقفي) على وجهين أحدهما مباشر والثاني اللامباشر:

فالأسلوب المباشر الذاتي يتجلى في " مشاهدة –الطفل– نماذج سلوكية في موقف الحياة الحقيقية "[22] يقوم بها الوالدين معاً أثناء تفاعلهما معا على اعتبارهما محلا للثقة بالنسبة له واحتكاكهما به دائم، إذ تعبر تلك المشاهد العينية للطفل من صميم عملية المجتمعية لمختلف الطبائع، الكيفيات وأساليب

التعامل، أما مضمونات النماذج السلوكية، معانيها ودلالاتها فتكون بتوجيه اللفظي حين يعزز الوالدين هذا الأخير بتفسيرات تشرح له فيها المسببات والمبررات، ومن هنا يصبح ذاك السلوك ذا معنى ودلالة عند الطفل، لأنه يكشف عن فعلا اجتماعيا واقعيا يتدرج ضمن دائرة تأطيره الاجتماعي، أما الأسلوب غير المباشر يتضمن عمليتين جزئيتين، وهما الثواب ويعني تلقي الطفل الإطراء بعبارات المدح والثناء أو المكافئات المادية كالتقبيل، الضم، المداعبة...الخ نتيجة استحسانه – النظام – سلوكا قام به الطفل اتجاه نفسه أو غيره، وبهذا يزداد الدعم للتصورات والقراءات نقلت سابقا ذاتيا، أما بالنسبة للعملية الثانية هي العقاب (الجزاء)، إذ يشير إلى تلقي الطفل عبارات التوبيخ والتأنيب والنظرات والإيماءات المعبرة عن استياء الوالدين مما صدر عنه، وقد يتعدى الجزاء المادي كالضرب، الحبس في غرف النوم أو المنع من اللعب والخروج من البيت...الخ.

3.3. العلاقة بين عمليتي التوجيه: إن التلاحق الزمني الحاصل بين آليتي التوجيه، الفعل الموجه إليه المتمثل في العقاب والثواب يعكس علاقة ترابطية عميقة الأثر على مدركات الطفل ووعيه، إضافة لمداومة الطفل على فعل ما وإصراره عليه، وهنا يصبح الفعل صفة لصيقة به، وعليه فإن التناغم بين التوجيه المقصود (اللفظي) والتلقائي (الحركي) ضرورة تقتضيها ضرورة التناغم بين نمطي المعرفة الإنسانية *le savoir-d'être et le savoir-faire* عند الطفل، وبالتالي يدرك هذا الأخير السلوك المرغوب فيه والمرغوب عنه على نحو موحد في جماعاته الأولية، أما في حالة اللاتناغم بين آليتي الوجيه؛ لأسباب تتعلق الزوجين؛ فيتولد عند الطفل ارتباك في استيعاب تناقضات الواقع الموضوعي وتشابكات العلاقات فيه وصراع المصالح والأهداف، وعلى هذه الوتيرة قد يفتقد الطفل الشعور بالثقة في

الوالدين وتقل وطأة تأثيرهما عليه، والقضية نفسها بالنسبة للتعادل التقريبي بين الفعل الصادر عن الطفل والعقاب أو الثواب، حيث أن الإفـــراط أو التفـــريط في مكافئة الطفل أو معاقبته عما بدر منه يجعله يفقد الشعور بالأمان والحماية والشعور بالقهر في مرحلة عمرية مازال الطفل يعتمد على والديه فيها.

4. الانعكاسات السلبية على مجتمعية الطفل: في هذه الدراسة تم استخدام عدة نماذج سلوكية، أهمها سلوك السرقة الكذب، التمرد وعصيان، وتبعاً لاستخدام مقياس السوسيومتري، فقد تم التوصل للنتائج التالية:

1.4. سلوك السرقة: يشير مفهوم السرقة إلى النشاط الذي يمارسه الفرد في جماعته الاجتماعية " بأخذ شيء من الغير خفية لغاية نفعية "[36] ذاتية، مادية أو معنوية، مما يترتب عنه اعتداء على الملكية الغيرية برغبة من الفاعل وإرادة لتحقيق تلك المنفعة، إذ يكتسب وعي الطفل مفهوم السرقة كمعنى, ممارسة وإمكانية الممارسة من محاولته المستمرة لتقليد " أفعال أحد الوالدين أكثر مما يسمع تنبيهاته "[37] عن محظورات ممارسة السرقة والرجوع للعقاب عند ممارسة الطفل الفعل المحظور، كونه قد يشاهد أحد الوالدين لا يستأذن في استخدام متعلقات الأخر لقضاء حاجة، ترى أنها ضرورية، فيصبح القائم بالسرقة " نموذج سيئ "[38] للطفل مصدر ثقته واعتماده بالدرجة الثانية، وأيضا يعتبره مصدراً لإستعابه الواقع الموضوعي أولاً، وبالتالي كل ما يصدر عنه مقبول ومنقول ومحفوظ في وعيه الخاص به، أما إذا تلقى القائم بالسرقة التوبيخ المناسب بحضور الطفل سيفقد القائم بالسرقة ثقة هذا الأخير وبالتالي تفقد سلطته عليه القوة والتأثير عند ممارسته لعمليتي العقاب والثواب وتنقلب العملية التأثيرية بين الوالد والولد، لكن لماذا

يقوم الوالدين، وهكذا ممارسة في حياته مع الأخر مما يفتح للطفل مجال ممارساتي محظور؟

إن سرقة الزوجة رغم وعيها بمحظورية الفعل فهي طريقة لإثبات الوجود في نسق هو نصفه وجودا، في حين تأثيره متلاشي إلى أبعد حد، في مقابل ضعف مكتسباته الذاتية، التي قد تلزم المالك للمورد والموزع له في اللجوء إلى كيفية ملازمة لوجوده في النسق كطرف ثاني وإلحاح حاجاته الإنسانية الفطرية، وبهذا فهو يستعمل السرقة كطـــريقة للرد على التسلط، وبالتالي" استشعار شيء من القـــوة "[40] في النسق بأسلوبه، إضافة إلى غياب تأثير بعض القيم الاجتماعية في الممارسة الزواجية، حيث تلزم تلك القيم كل طرف من العلاقة لإشباع حاجة الطرف الثاني المادية والمعنوية وإحداث التوازن التفاعلي كمبدأ الاحترام، التشاور، الشعور والمشاركة في المسؤولية، المساواة بين الزوجين والعدالة في توزيع المورد، وهنا قد لا يدرك الطفل الدوافع والمبررات الفاعل للسرقة من الوالدين فقط يدرك أن السرقة فعل ممكن إذا ما حُصر ولم تشبع رغباته عند الضرورة الموقفية، هذا يعني أن مجال القيم المشتركة والفعالة بين الزوجين ضعيفة الوجود والتأثير كذلك، وقد تكون ممارسة السرقة من أحد الأزواج ليست واردة فقط بل دائمة، إذا ما برز تأثير الوعي الفردي على مسار التفاعل الزواجي، مما يجعل أثر رواسب الأنا الفاعل أكثر دلالة في توجيه أفعال الطفل من النحن عند الزوجين، إذ أحدهما مسيطر والثاني خاضع، فيزود هذا الأخير الطفل عن طريق التوجيه اللفظي غير المقصود بالمبررات الدافعة هكذا ممارسة، أي يمكنه من البدائل الاختيارية السلوكية والدافعية، والتي قد يكون الطفل تحت وطأة نفس الوسط، إضافة إلى الشعور بإحباط عاطفي عند أحد الأزواج، والتي قد تتحول إلى كراهية إذ ما استمرار وضع على ما هو عليه.

لكن الأهم في الممارسة الوالدية للسرقة انتقال إمكانية الممارسة إلى مدركات الطفل تلقائيا دون قصد منه واكتسابه مجالات ممارستها، كون الطفل يعتمد على سماع واستشعار ما يحدث حوله باللجوء إلى وسيلة حسية تتجسد في "مبدأ الملاحظة"[41]، وبهذه الممارسة في الوسط قد يفتقد الطفل الشعور بالأمان ويتولد عنده" الشعور بالحرمان"[42]، كما تفقد الأسرة ثقتها الوالدين، وبذلك تبرز ملامح الانحراف عنده بمعناه الواسع، وعليه فإن الطفل سيلجأ إلى حل مشكلاته وإشباع حاجاته المختلفة وتحقيق متطلباته على نحو غير سوي إذ ينعكس الوضع السالف الذكر للوسط على مدى الترابط الفكري والتناغم الإدراكي عنده، نتيجة ممارستها مسبقا الأطراف الأكثر مصداقية عنده، الحديث في هذا المسار يوصل إلى مناقشة قضية العقاب الوالدي وفقدانه المصداقية عند الطفل، مما يجعل إلحاحهم على محظورية السرقة لا دلالة له على اضبط والإلزام، وتتكرس هذه الحالة عند الطفل، إذا ما غابت السلطة الضرورية للضبط والمتمثلة في سلطة الأب، حيث تمثل " السلطة الأبوية محور قوام التناغم الأسري"[43] أو مستقطبة من طرف من لا يجب ممارستها كأم أو الأخ الأكبر.

لقـــد حاولت الدراسة إمداد المعطى النظري بالمصداقية الإمبيريقية النابعة من المعطى الواقعي المكتسب من استخدام أدوات جمع البيانات على عينة البحث الثانية المقدرة 143 مفردة تتراوح أعمارهم بين (07- 14) سنة، إضافة لما تقدم به الوالدين لما لاحظوه من أفعال صادرة عن الأطفال، ولقد أكدت الدراسة الميدانية عدم ممارسة الطفل في فترة الطفولة المتأخرة لفعل السرقة عند غالبية العينة البحثية 67 مفردة، حيث جاءت هذه النسبة في شكل إجماع أدلت به أحد المستجوبات قائلة "عادة ما أكلف أبنائي ذكور وإناث بشراء لوازم البيت, فما لاحظت على أي واحد منهم يسرق باقي المال،

حتى أني أضعه على الطاولة فأجده كما هو"[*] ويرجع غياب فعل السرقة عند أطفال العينة البحثية إلى سيطرة الوعي الجمعي على مسار التفاعلات الوالدية وفق ما أدلت به مستجوبة أخرى" لا يجب على المرأة أن تسرق زوجها لأنها تسرق بيتها، فإن أعطاها الزوج ما تقضي به حاجتها، فهذا من أصله وإن كان العكس يتولاه الله وهي لها رب يرزقها من باب أخر... لأن السرقة تغضب الله، كما أن تقشفه يعود إلى خوفه على مال الأسرة "(**)، وبالتالي فتأثير القيم القدرية على كل ممارسات الزوجة اليومية، كذلك قيم البتريركا تلزمها بأن تكن أمينة على مال الزوج، حيث تدلي مبحوثة ثالثة في ذات السياق " هكذا تربينا، لا يجب أن تأخذ الزوجة من زوجها شيء وأعطيه لغيره وإن كان والدي، المرأة تحتاج سوى الستر، والذي تملكه هي أو زوجها للأولاد"(***) ولأهم هنا أن كل الأمهات استلمن أو سلمهن أزواجهن قضية تدبير شؤون البيت.

أما عن المفردات الخمسة المتبقية لاحظ الوالدين أنها تمارس السرقة، حيث قال أحد الآباء " لاحظت مرات عديدة ابني الأوسط يبلغ من العمر (07) سنوات و(08) أشهر يفتش جيوب سترتي خلسة، ولما أمسكه يضحك ويطلب مني مالا لشراء بعض الأغراض المدرسية، بعض الأحيان أصفعه على يديه والبعض الأخر أعطيه، الحق لقد أخبرتني أمه عن هذا السلوك، لكن لم أهول الأمر كما وصفته لي"(****)، بالنسبة لهذا الولد فقد أخبرتنا الأم بأنه لا يعيد المال المتبقي عندما تكلفه بشراء أشياء للبيت، والأمر ذاته بالنسبة للنماذج الأخرى، والسبب في هذه الممارسة يعود إلى تذبذب الضبط الأبوي، في

(*) : المقابلة رقم (26).

(**) : المقابلة رقم (06)

(***) : المقابلة رقم (20).

(****) : المقابلة رقم (43).

مقابل عدم قدرة الأم القـــيام بأدوارها وأدوار الأب النوعية، إضافة إلى ازدراء الوالد بتقديراتها وإمكاناتها في السيطرة، وبالتالي ممارسة العقاب على الأبناء، إذ لاحظت أثناء إجراء المقابلة مع هذه الأخيرة أنه تتحدث بطريقة مميعة مع ذاك الولد، قائلة مخاطبه إياه " هذا هو مصدر تعبي إنه يشبه أباه دماغه كالحجر يفعل ما يريد"(**)، وبهذا الشكل فإن الأم وضعت له نموذج سلوكي توحي للطفل إمكانية الإقتداء به تلقائياً، إضافة إلى تلك الميوعة أفقدت العقاب الصادر عنها لا يجد نفعاً، لأن الطبيعة الفطرية الموجودة في الإطار الوالداتي الحاوي للحنان، العطف والرقة؛ من جهة ومن أخرى؛ ضعف مكتسباتها الذاتية، وبالتالي يفقد توجيهها بما له من آليات وأساليب الحزم والشدة، ولا ينطوي على القدر الكافي من التأثير.

لما تعمقت الدراسة في طبيعة العلاقة بين الزوجين لهذه الحالة تبين أن معظم المشكلات التي تم عرضها في المعالجة النظرية واردة بدءاً من مخالفة التوقعات الزوجين لبعضهم البعض، الاختلاف الفكري والثقافي فج وأخيراً غياب العاطفة الودودة بينهم فإن أغالب تعاملاتهم تتخللها القسوة في الكلام والوصف الجارح أيضا المتبادل كل بطريقته.

2.4. سلوك الكذب: يدلل الكذب على وصف الطفل لموقف ما مع بعض التعديل في حقائقه التفصيلية أو تغييره كليا تبعا للضرورة الغائية له أو مصلحة مترتبة عن ذاك الفعل في " خضم تفاعلات موقفية بذاتها... حيث أن كل فاعل يدافع على مصلحة معينة "(44)، وعليه فإن هذه الدراسة لا تقصد بالكذب ذاك الجانب من الوصف الساذج للفاعل لقصر الفهم أو غياب الرغبة والإرادة الفاعلة عنده, بل يقصد به ذاك الجانب من الوصف الذي يخلع عليه

(**) : المقابلة رقم (71).

الفاعل إرادة ورغبة في تقديم وصفا معدلا أو مغايرا, وللبحث في أساس هذا الفعل يطرح السؤال التالي لماذا يكذب الوالدين؟

يلجأ أحد الوالدين في الغالب إلى ممارسة الكذب عندما يعي أن سلوكه الحقيقي سوف يتلقى توبيخا وغضبا من الطرف الأخر, وليس لأن سلوكه غير سوي بالضرورة، فقد يضطر الزوج للكذب على زوجه في سلوكات طبيعية جدا، لكن ما هو الدافع وراء هذا السلوك بمرجعية محددات الدراسة الأربع وذلك حسب طبيعة القائم به، إن كان زوج أو زوجة، إذ في الغالب يلجأ الرجل إلى الكذب في المواقف السلوكية العادية عندما يسيطر الوعي الفردي على وتيرة التفاعل الزواجي من طرف الزوجة فتميل هذه الأخيرة إلى التمادي في الغيرة والخوف على وجودها في النسق، إضافة إلى شعورها بملكية الزوج نتيجة حبها الشديد له أو ضعف مكتسباتها الذاتية، التي تجعل الزوجة ترتبط به أكثر عاطفيا، في الوقت الذي يشعر الرجل بإحباط عاطفي حيالها، وكذا قوة تأثير وعيه الجمعي الذي يمنعه من قول الصدق تفاديا لحدوث مشكلات، في مقابل الإلحاح الشديد لإشباع حاجاته عند سواه كونه رجل وإنسان.

تلجأ الزوجة في مواقفها الزواجية للكذب في القضية نفسها، غير أن الدوافع إلى ليست ذاتها تبعاً لمحددات الدراسة، من المؤكد أن تختلف باختلاف طبيعة المرأة عن الرجل وتأطيرهم الاجتماعي، كما أنه عادة ما تقدم الزوجة لزوجها وصف عن سلوك ما قامت به وصفا غير صحيحا، نتيجة معرفــتها المسبقة بردة فعله لو كانت العملية عكسية وتحــاول" الاستشهاد بالطفل"[45] عما تريد تأكيده للزوج، في الوقت الذي يدرك فيه الطفل أن القضية عكسية تماماً ويرجع هذا لتقلص مجال حركتها في وسطها الأسري، في مقابل بالرجوع استقطاب الزوج السلطة التأثيرية في الفعاليات

الأسرية، في مقابل تفاعلها معه بتأثير من الوعي الجمعي، إضافة إلى العاطفة المحبطة من الطرفين حيال بعض، في الوقت الذي يتعامل معها الزوج بتأثير من قيمه البتريركيا والوعي الجمعي كذلك، من هذا المنطلق، يتراكم عند الطفل معنى مفهوم الكذب والأهم إمكانية ممارسته لأجل حماية الأنا من الآخر وتحقيق إشباعات من حقه تحقيقها بأسلوب يتوافق مع الوسط المعيش كأكل الحلوة مثلا أو هو أسلوب لتحقيق إشباعات لحاجات محظورة عنه لأي سبب كان كالاعتداء على الجار، مشاهدة الأفلام، مشاهدة التلفاز في أوقات الدراسة...الخ، إذ في حالة إشباعها دون كذب سيتلقى الطفل العقاب، وقد يكون عقاباً لا يعادل الفعل الصادر عن الولد، بالتـــالي يصبح الكذب مسلكا لحل المشكلات ووسيلة دفاعية تقابل قوة وسلطة الوالدين، السؤال المطروح هنا لماذا ينقل الطفل هذه الممارسة عن والديه؟

إن الأطفال قد منحوا الوالدين شطر كبير من ثقتهم بالمحيط واعتمادهم عليهم كليا في اشباعاتهم المختلفة لذا فهم " يقلدون ما فعله الآباء أكثر"[46] له وحثهم على القيام به أو العكس، إذا حاول البحث إعطاء مصداقية عالية للمعطيات النظرية الواردة سلفا فإنه من الدراسة الميدانية، تبين بروز فعل الكذب برزة عند 29 مفردة من العينة، إذ صرحت إحدى المستجوبات قائلة "في مرات كثيرة تقول لي ابنتي الصغيرة لقد حضر والدي أو خالي فلا أجد أحد بالباب"(*)، وبما أن الأب يعمل في مكان بعيد يقلل من حضوره فيفي المنزل إلا قليلاً وبالتالي غياب سلطته، هذا يعني أن تأثيره ضعيف، في مقابل رفض الزوجة لازدواجية أدوارها التي في الغالب تتناقض، الذي يجعل من الصعب أداءها من طرف شخص واحد وفي وقت واحد، فإذا كان الحنان على الأطفال على

(*) : المقابلة رقم(19)

حساب الشدة والإكراه فقد الطفل الإشباع العاطفي، وإن كان العكس تغلبت الميوعة في تركيبية شخصيته؛ إضافة إلى فقد الأم القدرة على الموازنة بين القضيتين وبالتالي عجز الأسرة على إلزام الأطفال بنمط قيمي محدد، وفي نفس الإطار لاحظت في أسرة أخرى وأثناء إجراء المقابلة مع الزوجة ناد الولد – 12 سنة – أمه قائلاً " أبي يريدك "(*) ولما ذهبت لترى ما يريد الزوج بينما هذا الأخير لم بالبيت وقد علقت على هذا السلوك قائلة " هذه عادته – الطفل– عندما يراني مع الغير ويريد معرفة الأمر ما"(**)، قد يكون السبب عند هذه الحالة هو الخجل، لكن القضية ليس كذلك، إذ عندما رنَ الهاتف رد نفس الولد وأخبر المتكلم أن الأم ليست بالبيت، وبهذا الشكل يخرج السبب من دائرة الخجل ويدل في دائرة ممارسة الكذب، وفي هذا السياق ذكرت حنان عبد الصمد أسباب كثرة لكذب الأطفال من بينها "عدم الثقة "(47) المفرطة من الوالدين حيال الأبناء، لكن ما هو المصدر الحقيقي لعدم الثقة عند الوالدين؟

تنشأ عدم الثقة عند الآباء اتجاه الأبناء من الخوف المفرط عليهم بدافع حمايتهم، نتيجة فظاظة الأدوار الوالدية وتداخلها، وحرصهم على بلوغ قدر كبير من الكفاءة في الأداء، وبالتالي يترسب عندهم هاجس الخوف من اللاضبط، والذي قد يتولد من استشعار للاكفاية مكتسباته الذاتية للقيام بتلك الأدوار، فيلجأ إلى ممارسة الضغط اللفظي لاستنطاق الابن بالحقيقة، حيث يعلم هذا الأخـــير أن القول الكاذب وسيلة للحماية من الغير في هكذا مواقف، إضافة إلى فقد العقاب الوالدي التوازن الذي يبلوره هاجـــس الخوف ولمعرفة الأم – خاصة – وقناعتها بأن غياب السلطة الأبوية يمنح للطفل مجال ممارساتي أوسع، إضافـــة إلى الشعور اللامن واللامؤنسة وما يترتب عنها،

(*) : المقابلة رقم (25).
(**) : المقابلة رقم (86).

وبالتالي استشعار صعوبة التربية والقيام بالفعل المرغوب فيه والمرغوب عنه، ومن هنا نصل إلى أن السلطة الأبوية ضرورية لتطويق مجالات الأبناء وتنميطها، نتيجة الاختلاف الجذري في طبيعتها، قوتها، تأثيرها وكذا ممارستها عن مثيلتها عند الأم في التوجيه من حيث " النوع وتتغير حسب سن الطفل...إذ بعد السنة السبعة تقريباً أدوار الزوجين لها نفس الأهمية "[48] في إلزام الطفل بأطر سلوكية معينة، أما عن الحالة الحالية يقول عنها الأب " عرفت أن ابنتي الصغرى تكذب لما أخبرتني ذات مرة قائلة، لقد تشاجرت باسمة مع حسان، و في مرة أخرى قالت لقد كنت أمي تبكي و في كل مرة أسأل عن الحقيقية أجد الأمر غير صحيح، الحق لقد تعبت معا لقد جربت الضرب، التخويف، ولما مللت قلت فترة وتذهب لحالها "(**) ومن خلال المقابلة(***) مع الزوجة تبين إن هذه الأخيرة عادة ما كانت تطلب من البنت عدم إخبار الأب بما يحدث في البيت لأنها قضايا بسيطة، لكن الرجل يهولها وتصبح مشكلة وهي مستغنية عن وجودها، في هذه الحالة، الزوج مستقطب لكل القوى التأثيرية على الفعاليات الأسرية، بينما لا تأثـير للزوجة في أي شيء، حتى في المواقف الذاتية فلا تستخدم مكتسباتها الذاتية ولا تستثمرها ضعفها، إضافة إلى المعاملة الخشنة التي تصدر عن الزوج حيال جميع أعضاء الأسرة بما فيها الزوجـــة، وعلى هذا النحو فإن الطفل يضطر إلى ممارسة الكذب لحماية نفسه، من جهة ومن أخرى، نقل إمكانية ممارسة الكذب، كيفية ممارسته والمواقف.

(**) : المقابلة رقم (83).
(***) : المقابلة رقم (04).

3.4. سلوك التمرد وعصيان: يدلل مفهوم عدم طاعة الطفل للوالدين على" العصيان غير السوي بشكل أكثر تكرار وأكثر شدة "[49] للأوامر والنواهي الوالدية لرغبة من الطفل وإرادة و يتجسد هذه العصيان في ثلاث صور سلوكية أولها التأخر في الامتثال، أو الرفض المعلن عنه بالقول، وأخيراً القيام بعكس الأمر أو إصراره عما نهي عنه، والسبب الإجمالي في هذا الوضع عند الطفل يرجع إلى فقد الوالدين" الاعتدال في التنشئة الاجتماعية "[50] عموماً المتجسدة في جملة من الأسباب المباشرة تتمثل في مواقف الشدة من طرف الوالدين أو قد ترجع هذه الممارسة عند الطفل أولا إلى عـــدم اكتساب الوالدين القوة الكافية التي تشعر الطفل بضرورة الالتزام والتطبيق لما يصدر عنهما, أو عدم تلقيه العقاب المناسب شدة, كيفية وتأثير من طرف المعاقب ثانـــيا لماذا هذا التصور عند الطفل؟ هل يرجع لاهتزاز ثقته بوالديه وبالتالي ضعف قوته التأثيرية؟ أم اختلال التوزيع الوظيفي لأحد الميكانيزمات المستعملة في التوجيه، وبالتـــالي اختلال التوازن الوظيفي للنسق الزواجي؟

إذا عادت الدراسة إلى قضية مصدر التعليمات الأمر والنهي فإن تتوصل لإشكالية نمط توزيع السلطة الساري التأثير في الأسرة، فإن تعود الطفل على سلطة الأب في تلقي الأوامر و النواهي من الأب وتوجيه قوى النسق بما فيه الأم، التي عادة ما يمنعها الزوج من الخروج أو الزيارات أو منعها من التصرف في أي قضية من قضايا البيت دون الرجوع إليه...الخ، وعند غيابه تفعل العكس وبذلك يدراك الطفل " تبعية الأم للزوج "[51]، وبالتـــالي هامشية قراراتها في النسق وضعف تأثير قوتها على الفعاليات الأسرية، وعلية فالتعليمة الآمرة أو الناهية الصادرة عن الأم للطـــفل لأي ظرف طفري نتيجة غياب الأب باعتباره القوة الفاعلة المعتاد على وجودها،

فلا تُأخذ تعليمات الأم مأخذ الجد من طرف الأولاد لإزدواجية التأثير المتناقض؛ حنان وشدة؛ التي تتضمنها توجيهات الأم، مما يدفع الأم " إلى عقاب الطفل الذي يؤدي غالبا مشاكل في السلوك وإلى التمرد "[52] كممارسة الضرب أو الصراخ...الخ، في المقابل غياب التوجيه اللفظي المبني على الإقناع والحزم وهيبة، قد لا يرجع ذات السلوك إلى نمط العقاب الممارس بقدر ما يرجع إلى مصدر العقاب بالدرجة الأولى, هذا يعني أن " التغير المفاجئ في الأدوار وتوزيعها "[65] في إطار النسق الزواجي، إضافة لتوفر العاطفة المحبطة عند الزوجين أو أحدهم، إضافة إلى توجيه الوعي الفردي لكل أفكار وتفاعلات الزوجين وسيطرة القيم المتناقضة المقبولة التوافق المرفوض قد يتجسد في اللاطاعة عند الطفل في مواقف بسيطة ساذجة تتمثل في أكل الحلوة المفرطة أو دون غسل الأيدي، عدم تغيير لباس النوم، الالتزام بوقت مشاهدة التلفاز ومواقيت الدراسة...الخ، أما المعقدة منها ما يتعلق بمواقف تتعدى الفاعل ذاته كاحترام الجار، قضاء حاجات بيت للأم، مساعدة الأخ الأصغر والانصياع للأكبر...الخ، وهذه هي المواقف التي حاولت الدراسة رصدها عند مجموعة أفراد البحث، حيث كشف البحث عن عدم الطاعة عند معظم الأطفال 47 طفـــل من عينة الدراسة.

لقـــد لاحظ الباحث أثناء إجراء المقابلة عدم اكتراث الأطفال لما يقول الآباء خاصة الأم، رغم أن أوامرهن جاءت على شكل صراخ تتخلله عبارات التهديد والوعيد بحضور الأب والوعيد بالعقاب إذا ما نهضت من مكانها؛ وهذا عند معظم مفردات العينة الثانية؛ حيث يقول أحد الأزواج " لم أعرف ماذا أفعل مع أبنائي، أقول لهم يمين يذهبون شمال، أقول لهم لا تفعلوا كذا يفعلونه، لقد تعبت معهم ضربتهم، تركتهم فلم تجدي معهم أية وسيلة والكارثة أن أمهم دائما تخالف طريقة تربيتي لهم، إن ضربتهم تقول صغار، وإن

تركتهم تقول مهمل لهم"[*] وهذا يعني أن الأم أول من يحاول مخالفة تعليمات الزوج ذلك بدافع الرفق بهم في لحظات تستدعي الدعم الزوجة للموقف التوجيهية لزوجها قصد سد منافذ واحتمال اللاطاعة عند الطفل وإيجاد المبرر لها عندهم و العملية عكسية بين الوالدين، في هذا السياق يكون اللاتوافق في القيم الفرعية هو الداعي في وجود هذه الهوة التوجيهية، وبناءً على ما قالته الزوجة " الحق والدهم يربيهم جيداً فإن بعض الأوقات عندما يكثرون الصراخ و الشجار فيما بينهم أحرشه على معاقبتهم فإذا مسك أحدهم حيا يطلقه ميتا، أندم ما فعلت فأدافع عنهم الأولاد يخافون أباهم أكثر من لذا أبتعد عن تأديبهم لأنه لا يجدي نفعاً "[**]، يتبين أن اللاتوافق في القيم الفرعية لمجال واسع يفرز عدم ثقة أحد الطرفين في مكتسبات الطرف الأخر، وكل ما يصدر عنه من تعاملات عموماً بما فيه تأديب الأطفال وعقابهم عندما يقتضي الأمر ذلك، مما يجعل أحد الزوجين يرفض منطق المعاقبة والتأديب بكل حيثياته سواء علاناً أو ضمنياً، فيدرك الطفل هوة اللاتفاهم واللاتعاون بين الزوجين ظاهري ومستتر فيفقد التوجيه والعقاب مصداقيتهما عند هذا الأخير، لأن الزوجة تحتج عن سيطرة الزوج وتتذمر من خشونته في المعاملة، وفي الأخرى يتذمر الزوج من استهتار الزوجة.

وفي موقف آخر يتضح أثر الاختلال التوزيع الطبيعي للسلطة بين الوالدين، الذي يدعم تلك الهوة ويكرس لها، وذلك ما أكدته أحد المستجوبات في قولها " مسؤولية توجيه الأطفال الصغار إلى الطريق السليم صعبة للغاية وهم صغار، لكن عندما يكبروا تكبر مسؤوليتهم وتتنوع أكثر لدرجة أني أصبحت أحس بالعجز، خاصة وأن والدهم غائب عنهم ويعمل بعيد ولا يرجع للبيت بالشهور، صحيح أني دائماً أهددهم

(*) المقابلة رقم (12).

(**) : المقابلة رقم (03).

وتخويفهم بقوته عليهم، لكن حضوره الدائم قضية حتمية حتى يتلقى الأولاد العقاب المناسب في الوقت المناسب بالشكل الصحيح"(*)، والقضية لا تقف عند الغياب العضوي للزوج، بل انسحاب الزوج من دائرة التأثير الأبوي انسحاباً جزئي أو كلي، إرادي أو غير إرادي له نفس رواسب الحالة السابقة، على حد قول أحد الأزواج " أعرف أن زوجتي تعاني كثير في إلزام أطفالي بالسلوك السليم ومعاقبتهم عند أي خطأ أو سلوك مرغوب عنه، إلا أن عملي المتواصل طوال النهار وعودتي متعب ومرهق إلى البيت وعجز الزوجة على السيطرة عليهم، يجعلني أفضل البقاء فترة أطول خارجه مع ترددي عليه بين الحين والحين"(**) ويؤكد هذا الكلام، ما ورد في أحد الموقف أثناء إجراء المقابلة رقم (20)، إذ عندما أكثر أحد الأطفال عمره أحدا عشر سنة الضجيج والمشاكسة مع إخوته الأقل منه سناً، الأول عمره سبع سنوات والثانية بنت عمرها تسعة سنوات، أمرته أمه بالهدوء بلهجة حادة تحمل التهديد والتخويف بوجود أبيه، بعد فشلت محاولاتها الأولى في الرجاء والاستعطاف واستنكار هذا السلوك أمام امرأة غريبة فأجابها الولد بنوع من التحدي والاستخفاف بأوامرها وكذا بالتهديد قائلا " سيأتي في الليل عندما أكون نائم...وأنت تكون قد نسيت"(*).

مما سبق تحليله نظريا والمعزز بالمعطى الميداني حول اللاطاعة، تبين أن سوك عدم طاعة عند الطفل في الأسرة الجزائرية يعود إلى ضعف القوى التأثيرية للأم مع غياب قوة سلطة الأب، وبالتالي تشتت قوة التأثير الوالدي في ممارسة التوجيه والسبب يرجع إلى هزالة قوة المكتسبات الذاتية للمرأة الأسرة الجزائرية، إضافة إلى غياب تأثير السلطة الأبوية، ومن هنا نصل

(*) المقابلة رقم (25).
(**) : المقابلة رقم (22).
(*) : ملاحظات تمت أثناء إجراء المقابلة رقم (20) .

لقضية العقاب، التي تفقد شدتها وبالتالي الحزم في كبح القوى الغريزية الطفل في الواقع الاجتماعي وتهذيب تفاعلاته الفطرية، بما يتناسب والتفاعلات المجتمع، حيث يلاحظ أن عقاب الأطفال في الأسر الجزائرية يفتقد للتوازن بين الشدة والحزم، من جهة والحنان والرقة الوالدية من جهة أخرى، نتيجة فقدانها التوازن في توزيع القوى والسلطة في التأثير على الفعاليات الأسرية المادية والمعنوية، مما ولد عند الطفل قطبين من المعاملة، الأول اللين والمرونة في التوجيه، في مقابل التملص من العقاب، .

بناءً عليه، فإن ظهور اللاطاعة المحقق لكل الرغبات، وينعكس هذا القطب في الأم، في حين يمثل القطب الأخر أي قطب الأب الشدة والصلابة في التوجيه، وهذا القطب لا يمكن اختراقه مادام موجود التأثير في الأسرة وبالتالي القيام بالفعل المرغوب من الطفل والمعبر عن ملامحه الخاصة والطاقة الداخلية عنده تبقى مضغوطة في مكنوناته، وبهذه الوتيرة زوال هذا الأخير وتأثيراته زوالا مؤقتاً أو دائماً، يمكن من ممارسة الفعل اللامقبول والتكثيف منه، وهذا ما لوحظ في الأسرة الجزائرية.

الخاتمـــة: أن المجتمعية نمط من السلوك المتداول في الوسط الاجتماعي ينقل عن طريق آلـــيات كثيرة ومتنوعة أهمها وأكثرها وطأة وخطورة في صياغة معينة لشخصية الفرد وبالتالي سلوكه الاجتماعية في مختلف المواقف الاجتماعية هي الأسرة بمختلف آلياتها الثانوية، وأهم هذه الأخيرة الوالدين وعلاقتهما بعضهم ببعض، في هذا السياق يمكن القول، يقول الذي لا ينطق عن الهوى عليه السلام " يولد المرء على المحجة البيضاء، وعلى والديه إما يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه "، على اعتبار أن الدين هو أحد مركبات البناء الثقافي للمجتمع ويعتبر أهم مؤشر سلوكي.

التهميش والمراجـــع:

(01): عبد الباسط محمد الحسن: أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط6، 1977، ص (198).

(04) : نفس المرجع، ص (211).

(08) نفس المرجع، ص30.

(09) : نفس المرجع، ص30..

(10) : قوستاف لوبـــون: روح المجتمع، ص64 – 69.

(11) : فرح محمد، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص44.

(06) جمال أبو شنب: علم الاجتماع وقضايا السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص176..

(07) غي رويشه: مدخل إلى علم الاجتماع العام (الفعل الاجتماعي)، ترجمة مصطفى دندشلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1983، ص28.

(13) : حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ط04، ص44–50.

(14) إبراهيم نجيب اسكندر وآخرون، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة، 1961، ط02، ص55.

(15) : قباري محمد إسماعيل: مرجع سابق، ص275.

(16) : إقبال محمد بشير و آخرون: ديناميكية العلاقات الأسرية (دراسة عن الخدمة الاجتماعية و رعاية، الأسرة و الطفولة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص14.

(18) : السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص141.

(19) : أحمد زيدان و أخرون: الأسرة والطفولة (دراسات اجتماعية و أنثروبولوجية)، دار المغرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، ص56.

(20) : علي ليلى: النظرية الاجتماعية المعاصرة (دراسة علاقة الإنسان بالمجتمع)، دار المعارف القاهرة، ط2، 1983 ص125.

(21) : علاء الدين كفـــافي: مرجع سابق، ص377

(22) : نفس المرجع، ص443.

(36): مواهب إبراهيم عـــياد و آخرون: مرجع سابق، ص185.

(37) : حسين عبد الحميد رشوان: مرجع سابق، ص70.

(38) : أنتوني جيدنز: مرجع سابق، ص178.

(40) : لندا دافيديوف: مرجع سابق، ص134.

(41) : M. Porot: L'enfant et les relations familiales, PUF, paris, 1973, p158

(42): حنان عبد الحميد: الطفل، الأسرة و المجتمع، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2000، ص161- بالتصريف.

(43): L.Addi: Les mutation da la société algérienne (famille et lien social dans l'Algérie contemporaine), découvert, paris, 1999, p17.

(44) : حنان عبد الحميد: مرجع سابق، ص185.

(45) : نفس المرجع، ص164.

(46) : L.Addi: op.cit, p199.

(47) : حنان عبد الحميد: مرجع سابق، ص162

(48) نفس المرجع، ص162.

(49): M. Porot: op.cit, p158

(50) : حنان عبد الحميد: مرجع سابق، ص154

(51) : نفس مرجع، ص155.

(52) : زهير حطب: نطور الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية وقضاياها المعاصرة، المعهد الإنمائي العربي، بيروت، ط1، 1976، ص273.